

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٨٤

الخميس، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غونارسون (أيسلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

البند ١١٣ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد أحاطت علما في جلستها العامة الرابعة والستين المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بتعيين الاتحاد الروسي، باراغواي، جمهورية أفريقيا الوسطى، وناميبيا، أعضاء في لجنة المؤتمرات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية قد أحاطت علما في جلستها العامة التاسعة والسبعين المعقودة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، بتعيين فرنسا عضوا في لجنة المؤتمرات أو لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك يذكر الأعضاء أن هناك

مقعدين من المقاعد المخصصة لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، لمدة تبدأ من تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ما يزالان شاغرين. وبناء على توصية رئيس مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، عيّّن رئيس الجمعية العامة سري لانكا عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/69/843 التي أعلنت فيها البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة أن الدانمرك ستتخلي عن عضويتها في لجنة المؤتمرات اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، لصالح النمسا، للفترة المتبقية من مدة عضويتها التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، نشأ شاغر، وعليه يجب تعيين عضو جديد لشغل ما تبقى من فترة عضوية الدانمرك التي بدأت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبالتالي، عيّّن رئيس

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم لأدلي بهذا البيان باسم رئيس الجمعية العامة، معالي السيد سام كاهامبا كوتيسا.

”أرحب باتخاذ القرار ٢٦٩/٦٩ اليوم الذي اتخذت من خلاله الجمعية العامة خطوة هامة أخرى في الإشادة بحياة السيد نيلسون مانديلا وإرثه الفريد. إن جائزة الأمم المتحدة لنيلسون روليهاالا مانديلا، ليست مكرسة لإحياء ذكرى السيد مانديلا فحسب، إنما تهدف أيضا إلى الإشادة بالإنجازات التي حققها أولئك الذين يكرسون حياتهم لخدمة البشرية عن طريق تعزيز مقاصد المنظمة ومبادئها.

”وفقا لهذا القرار، ستتاح الفرصة للدول الأعضاء والمراقبين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم ترشيحاتها لهذه الجائزة. وأهيب بالجميع أن يشاركوا بنشاط في عملية الترشيح، وأعترم اتخاذ خطوات في الأيام القادمة لضمان منح هذه الجائزة للمرة الأولى، وفقا لقرار الجمعية العامة.

”وما يزال السيد مانديلا، الذي كان أول رئيس منتخب ديمقراطيا في جنوب أفريقيا، رمزا دوليا للأمل والتواضع والقيادة. ولا يزال إرثه يلهم الشعوب في جميع أنحاء العالم ويمتد عبر الأجيال والأعراق والأديان. وستكون هذه الجائزة الفريدة مصدر إلهام لجميع الذين يعملون بلا كلل لأجل الإسهام في تحسين رفاه الآخرين وتعزيز أسمى قيم الأمم المتحدة، بما في ذلك السلام والمصالحة وحقوق الإنسان والتنمية.

”وأود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للسفير صبري بو قادوم، الممثل الدائم للجزائر، على قيادته وقدرته على إجراء مشاورات غير رسمية بشأن

الجمعية العامة النمسا عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالمقعد الشاغر المتبقي لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، فإنني أحث المجموعة على تقديم ترشيحاتها في أقرب وقت ممكن. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٣ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/69/L.55)

تقرير اللجنة الخامسة (A/69/837).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد عقدت مناقشة بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وبند الفرعي (أ) إلى جانب البند ١١٥ من جدول الأعمال في جلستها العامة الحادية والخمسين المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة عن مشروع القرار على الميزانية في الوثيقة A/69/837.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.55 المعنون ”النظام الأساسي لجائزة الأمم المتحدة لنيلسون روليهاالا مانديلا“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.55؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.55 (القرار ٢٦٩/٦٩).

أود أن أقوم بتنقيح شفوي لنص مشروع القرار. في السطر الثاني من الفقرة الثالثة من الديباجة، ينبغي أن يكون نص المشروع "٧٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة" بدلاً من "٨٠".

يواجه العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات متعددة ومنعرجات معقدة للغاية تهدد القيم التي تستند إليها إنسانيتنا المشتركة. وبناء على ذلك، من مشكلة التنمية إلى المسائل الإنسانية أو إلى تلك المتعلقة بالسلام والأمن أو حقوق الإنسان، تسعى الأمم المتحدة إلى وضع الناس في ذروة الشؤون العالمية. إن حجم هذه المهمة، إلى جانب السياق الدولي المتسم بالدول التي تشكل مجموعات قائمة على أساس الصلة الثقافية أو المصالح الإقليمية، يدعو الأمم المتحدة إلى تطوير شراكاتها وتعزيزها مع المنظمات الإقليمية. ومن هذا المنطلق، اضطلعت المنظمة الدولية للفرنكفونية والأمم المتحدة بالتعاون الرامي إلى معالجة المسائل الرئيسية على نحو مثمر في عالم اليوم وفي عالم الغد.

إن مشروع القرار A/69/L.58 مستوحى من إعلان داكار، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأخير لرؤساء الدول والحكومات الفرنكوفونية، المعقود في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في داكار، حول موضوع "نساء وشباب البلدان الفرنكوفونية: ناقلون للسلام، فاعلون للتنمية". ويهدف إلى وضع مسألة التنمية، بما في ذلك التنمية المستدامة، في طليعة شواغلنا ذات الأولوية في حين يعزز، في جملة أمور، الأحكام المتصلة بحفظ السلام ومكافحة الإرهاب الدولي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي الواقع، إذ يرحب مشروع القرار بمساهمات البلدان الناطقة بالفرنسية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في المشاورات التي أجراها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، فإنه يشدد على ضرورة بذل جهود أكبر من أجل الانتقال من الإنذار المبكر إلى الاستجابة السريعة. وإضافة

النظام الأساسي للجائزة بالنيابة عني. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري للدول الأعضاء على اضطلاعها بدور بناء وتقديم الدعم اللازم طوال تلك المشاورات.

"ومثلما فعلنا في كل عام منذ عام ٢٠١٠، فسوف نحتفل في ١٨ تموز/يوليه باليوم الدولي لنيلسون مانديلا، للإطراء على قيمه وتفانيه في خدمة البشرية. وأدعوكم جميعاً إلى المشاركة في أحداث هذا اليوم ونحن نحتفل بإسهامات السيد مانديلا وخدمته للبشرية".

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

(م) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

مشروع القرار (A/69/L.58)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد عقدت مناقشة بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ذ) في جلستها العامة الثامنة والخمسين المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السنغال ليعرض مشروع القرار A/69/L.58.

السيد سييسي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.58 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية" بالنيابة عن جميع مقدميه، وذلك في إطار البند ١٢٣ (م) من جدول الأعمال.

ومنذ تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: البرتغال، توغو، تونس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيشيل، غينيا، لبنان، مالي، موريتانيا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/69/L.58، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار: إستونيا، أوكرانيا، إيطاليا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، فييت نام، والكاميرون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.58، كما هو منقح شفويًا، ومن دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار كما هو منقح شفويًا (القرار ٦٩/٢٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ١٨/٣٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ والمقرر ٤٥٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

السيد تيندريريغو (المنظمة الدولية للفرنكوفونية) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية، أود أن أشكر الجمعية العامة على اعتمادها بتوافق الآراء القرار ٦٩/٢٧٠، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية". وأتقدم بشكري للسيدة ميشيل جون، الأمينة العامة للفرنكوفونية، وللمنظمة بأسرها، التي تتألف من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء والحكومات من خمس قارات، منها ٧٦ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وخلال أول زيارة قامت بها السيدة جان إلى نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٥ لحضور الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، رحبت بصفة خاصة بالتعاون الناجح بين منظميتنا والعمل المشترك الذي تقومون به يومياً. وأكدت من جديد

إلى هذا الهدف الرئيسي، من المهم مواصلة تعزيز مشاركة المرأة والشباب في جهود منع نشوب النزاعات وحفظ السلام، من دون أن ننسى إدراج البعد اللغوي في عمليات حفظ السلام. وأيضاً، بالنظر إلى الخطورة التي يظهر فيها تحدي الإرهاب الدولي، يحث مشروع القرار هذه الدول على أن تمتنع عن تمويل الشبكات الإرهابية وإيوائها وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ يضع مشروع القرار في اعتباره اعتماد أهداف التنمية المستدامة والمفاوضات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه يبرز الدور القيادي للنساء والشباب في الجهود الرامية إلى إنشاء نموذج التنمية الاقتصادية الشامل والقائم على تعزيز رأس المال البشري. وأخيراً، يرحب مشروع القرار بتعزيز التعاون بين المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والشركاء الدوليين الآخرين، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبناء على ما تقدم، لا يزال التعاون الذي ينظم العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية يشكل مساهمة أساسية في تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا، والتي تتمحور حول الركائز الرئيسية الثلاث لمنظمتنا الحبيبة، ألا وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويحدوني الأمل في أن يُعتمد مشروع القرار A/69/L.58، الذي ينبغي أن يعتبر أداة هامة لتعزيز هذا التعاون، بصيغته المعدلة شفويًا، وبتوافق الآراء والمشاركة في تقديمه من عدد أكبر من البلدان، كما كان الحال في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.58 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية"، بصيغته المنقحة شفويًا.

للمنظمة الدولية للفرنكوفونية داخل الأمم المتحدة، وتوطيد الروابط بين المنظمين وتعزيز تحقيق أهدافنا التي ننشأها. إن قرار الجمعية العامة الذي اتخذته للتو يعكس الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمم المتحدة لتحسين التنسيق والتركيز على الإجراءات التي تتخذها، ويشجعنا على أن نواصل بذل جهودنا وتعزيز أوجه التآزر، بما في ذلك مع المجموعات اللغوية الأخرى، التي لدينا بالفعل تعاون مثمر معها. ولقد استرشد بنفس الروح التي جعلتنا نعقد في ٢٠ آذار/مارس، اليوم الدولي للفرانكوفونية، اجتماع مائدة مستديرة بشأن الموضوع "اللغة والتنوع: عوامل السلام". وسنعمل حتى يتسنى لنا معا أن نحضي قدما بذلك الحوار. وتؤكد المنظمة الدولية للفرانكوفونية مجددا التزامها القوي واستعدادها للاضطلاع بدورها الكامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (م) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

مشروع القرار (A/69/L.59)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشتها بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (د) في جلستها العامة ٤٨، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

أعطى الكلمة الآن لممثل أوكرانيا ليعرض مشروع القرار A/69/L.59.

السيد سيرغيف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين - أذربيجان وجورجيا

تمسك البلدان الفرنكوفونية بالقيام بدور فعال في أعمال الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، بما في ذلك في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في عام ٢٠١٥، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أعرب عن امتناننا لكل من رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، السيد سام كوتيسا، والأمين العام بان كي - مون، على الأهمية التي يعلقانها على التعاون بين مؤسستينا. وأرحب ترحيباً خاصاً بالشراكات الناجحة للغاية مع مختلف الإدارات في الأمانة العامة ومع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تجسّد هذه العلاقات العملية المنظورات المشتركة بين المنظمين بشأن مسائل في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية وفي الركائز الثلاث للأمم المتحدة: صون السلام والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان.

وأشكر وفد السنغال، ميسر القرار ٢٧٠/٦٩، على توافره المستمر والذي أشاركه في الترحيب بالعديد من التطورات الأخيرة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. يسمح لنا هذا التعاون بعزم أن نعزز التنوع الثقافي، ولا سيما الدفاع عن التعددية اللغوية، التي هي شرط ضروري من أجل تعددية الأطراف الفعالة.

وهذا يعني الاحترام الصارم لمبدأ التعدد اللغوي في أنشطة الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها. كما يمكن النظر إليه في سياق تجديد التزام المنظمة الدولية للفرانكوفونية بمكافحة الإرهاب والإدارة السلمية للأزمات وحلها، بما في ذلك تلك التي تؤثر على البلدان الناطقة بالفرنسية. كما يتيح هذا التعاون المشاركة النشطة في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها بغية كفالة أن تكون شاملة للجميع، بما في ذلك مراعاة المشاكل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والشباب.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بفريق سفراء المنظمة الدولية للفرنكوفونية، الذين يعملون لتعزيز القيم والمثل العليا

المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية"، الذي شدد، من بين جملة أمور أخرى، على أهمية تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمجموعة.

إن مشروع القرار الحالي المعروض على الجمعية العامة، A/69/L.59، يستند إلى القرار المذكور أعلاه. الهدف الرئيسي من مشروع القرار الحالي، إذا اعتمد، هو تأكيد المستوى الرفيع من التعاون بين المجموعة والأمم المتحدة، ووضع مبادئ توجيهية من أجل تعزيز ذلك التعاون. وعقدت قبل تقديم المشروع بشكل رسمي ثلاث جولات من المشاورات غير الرسمية، حيث أتيحت الفرصة لجميع الوفود المهتمة بالأمر للإعراب والتعليق وتقديم مقترحات. أود أن أعظم هذه الفرصة لأشكر بحرارة الوفود على إسهاماتها القيمة والنهج البناء في تعزيز المشروع أمام الجمعية العامة، وكذلك تلك الوفود التي انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. أود أن أطلب إلى الجمعية تأييدها الكريم لمشروع القرار، وأطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.59، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية".

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/69/L.59 انضمت لاتفيا وبولندا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.59؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٩/٢٧١).

وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.59، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية".

إن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية منظمة إقليمية دولية تضم أربع دول أعضاء: أذربيجان، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا. وفقا لما ورد في ميثاقها، المعتمد في عام ٢٠٠٦، فإن أنشطة منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تقوم على تحقيق الأغراض التالية: تعزيز القيم الديمقراطية؛ ضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ كفالة التنمية المستدامة تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين؛ تعميق التكامل الأوروبي لإنشاء مجال أمني مشترك وتوسيع نطاق التعاون في المجالين الاقتصادي والإنساني؛ تطوير الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية والنقل والطاقة والإمكانيات العلمية والتقنية والإنسانية للأطراف؛ وتكثيف التفاعل السياسي والتعاون العملي في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وبغية تحقيق هذه الأغراض، يقوم الأعضاء في مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا بتطوير التعاون ذي المنفعة المتبادلة مسترشدين بمبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها المعترف بها دوليا، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وغيرها من المبادئ المعترف بها عالمياً وقواعد القانون الدولي.

تتفاعل الدول الأعضاء في مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا في إطار المنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة. إن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٨٥/٥٨، الذي اعتمد عام ٢٠٠٣، منحت مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا مركز المراقب لديها. واعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في دورتها السابعة والستين، بتوافق الآراء القرار ٦٧/١٠٩، المعنون "التعاون بين الأمم

فيما يتعلق بالبند ١٣٨ من جدول الأعمال، ”وحدة التفتيش المشتركة“، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/69/846، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

فيما يتعلق بالبند ١٣١ من جدول الأعمال، ”استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“، توصي اللجنة في الفقرة ١٠ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/69/702/Add.1، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرارين. مشروع القرار الأول، المعنون ”التقدم المحرز في إنشاء إطار المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“، ومشروع القرار الثاني، المعنون ”المشتريات“، اللذان اعتمدتهما اللجنة بدون تصويت.

وأخيراً، في الفقرة ١١ من التقرير نفسه، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر بشأن المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً، الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

أود أن أؤكد للوفود أن الإجراءات التي اتخذت أثناء الاجتماع الرسمي الـ ٣٤ للجنة الخامسة ترد في التقارير المعروضة عليهم. وفي ملاحظة شخصية، أود أن أشكر الوفود على عملها الشاق والروح البناءة التي أبدوها خلال هذه الدورة المثمرة للجنة الخامسة. وسنسترد بنفس روح التعاون والتوافق خلال الدورة المستأنفة الثانية في أيار/مايو.

كما أود أن أشكر رئيس اللجنة الخامسة على قيادته وتفانيه، وكذلك زملائي أعضاء المكتب على كفاءتهم المهنية وصدقهم. واتقدم بأفضل تمنياتي بالنجاح لمن غادروا اللجنة أو سيغادرون قريباً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يقدم اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم. تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ع) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أرجو من مقرر اللجنة الخامسة، السيد ماتياس ديتلينغ ممثل سويسرا، أن يعرض في بيان واحد تقارير اللجنة الخامسة على الجمعية العامة.

السيد ديتلينغ (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تم النظر فيها خلال الجزء الأول من الدورة التاسعة والستين المستأنفة للجمعية العامة.

اجتمعت اللجنة الخامسة من ٢ إلى ٢٧ آذار/مارس، وعقدت سبع جلسات عامة، فضلاً عن العديد من جولات المشاورات غير الرسمية وغير الرسمية الجانبية. وبالرغم من جدولها الزمني الحافل، كان مما يبعث على الرضا بوجه خاص أن اللجنة انتهت من أعمالها في الوقت المحدد. ويسرني أن أقدم إلى الجمعية موجزاً للنتائج التي تحققت خلال تلك الدورة.

فيما يتعلق بالبند ١٣٢ من جدول الأعمال، المعنون ”الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥“، في الفقرة ٦ من تقريرها A/69/422/Add.2، توصي اللجنة الخامسة العامة باعتماد مشروع القرار المعنون ”المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥“، الذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

فيما يتعلق بالبند ١٣٨ من جدول الأعمال، ”وحدة التفتيش المشتركة“، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/69/846، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

ستبت الجمعية أولاً في مشروع القرار الأول، المعنون "التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة". اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٧٢/٦٩)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثاني معنون "المشتريات". اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٧٣/٦٩)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر، المعنون "المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً". اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر (المقرر ٥٥٣/٦٧ باء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣١ من جدول الأعمال.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير اللجنة الخامسة (A/69/422/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا، الذي يود أن يتكلم تعليلاً للموقف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لذلك، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت أو شرح الموقف.

ومواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الخامسة تم توضيحها في اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. أود أن أذكر الأعضاء بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أنه

"ينبغي للوفود أن تقتصر، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة."

أود أن أن أذكر الوفود أيضاً بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سوف نشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة، ما لم أخطر مقدماً بخلاف ذلك. هذا يعني أنني أأمل أن نتمكن من الشروع في الاعتماد بدون تصويت للتوصيات التي اعتمدت بدون تصويت في اللجنة.

البند ١٣١ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/69/702/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروعاً قرارين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت به اللجنة في الفقرة ١١ من التقرير نفسه.

تبت الجمعية الآن البت في مشروع القرارين الأول والثاني وفي مشروع المقرر.

وتواصل الحكومة الملكية لكمبوديا التعاون مع شركائها وجميع الأطراف المعنية بعملية الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، لضمان سلاسة سير عمل الدوائر وعدم انقطاعه خلال جلسة الاستماع الحالية المتعلقة بالأدلة في القضية رقم ٠٢/٠٠٢ ضد وكيوه سامفان، الرئيس السابق لدولة كمبوديا الديمقراطية، ونويون تشيا، الرئيس السابق للجمعية الوطنية لشعب كمبوديا الديمقراطية.

لعل الجمعية العامة تعلم بأن الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، قد أدانت في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ في القضية رقم ٠١/٠٠٢ التي تنظر فيها، اثنين من كبار قادة الخمير الحمر، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليهما بالسجن المؤبد.

وتلقت الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦، إسهامات عينية ونقدية مشتركة من جانب الحكومة الملكية لكمبوديا. كما تعهد بذلك سامديتش أكا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا، خلال لقائه مع الأمين العام بان كي - مون على هامش مؤتمر رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في ميانمار، وستواصل الحكومة الملكية لكمبوديا خلال عام ٢٠١٥ إسهامها في دعم الدوائر الاستثنائية بمبلغ إجمالي قدره ٤,١ مليون دولار. ويخصص ١,٦ مليون دولار أمريكي من مجموع هذا المبلغ، لتغطية تكاليف التشغيل العامة و ٢,٥ مليون دولار لدفع رواتب الموظفين الحكوميين، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وهذا التعهد الإجمالي البالغ قدره ٤,١ ملايين دولار، يعادل حوالي ٦٢ في المائة من الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٥ فيما يخص العنصر الوطني. لكن ورغم هذا التعهد، نلاحظ بأنه لا تزال ثمة فجوات يجب سدها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، وبينما نقدم شكرنا الصادق

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة بشأن البند ١٣٢ من جدول الأعمال، "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥"، والتقرير ذي الصلة، A/69/422/Add.2. أود أن أعرب عن وجهة نظر كمبوديا في القسم الأول من الجزء الثالث من مشروع القرار، فيما يتعلق بطلب الإعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية.

أود أولاً أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الكبير للجهود التي تبذلها مجموعة الـ ٧٧ والصين في دعم طلبنا الحصول على إعانة مالية إلى العنصرين الدولي والوطني للدوائر خلال مشاورات اللجنة الخامسة في كانون الأول/ديسمبر.

واليوم، أود أن أؤكد أن الحكومة الملكية لكمبوديا الملكية تؤيد، بروح الشراكة مع الأمم المتحدة، مشروع القرار المنقح بشأن الإعانة المالية المقترحة لعام ٢٠١٥ في الاقتصار على العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا؛ وهي واثقة من أنه سيكون بوسع الأمم المتحدة تقديم المساعدة المالية إلى العنصر الوطني من الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا عندما يصبح ذلك ضرورياً. وعلى مدى العامين الماضيين، واجهت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا حالات عجز عطلت سير عملها. ولذلك، من المهم أن نعمل معا للتوصل إلى طريقة أفضل لمعالجة مسألة تمويل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا الوطنية، فضلاً عن عنصرها الدولي.

يود وفد بلدي مرة أخرى أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل، الوارد في الوثيقة A/69/536، الذي ناقش فيه المناخ العام المحيط بالتطورات الجارية والتحديات التي تواجه الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. كما يوثق التقرير ما تم إنجازه منذ إنشاء المحاكم المختلطة في عام ٢٠٠٦ بالتعاون الوثيق بين الحكومة الملكية لكمبوديا والأمم المتحدة.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة (A/69/846)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ونبت الآن في قرار بشأن مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار ٢٧٥/٦٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير اللجنة الخامسة (A/69/693/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار المعنون "تشديد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا". وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار ٢٧٦/٦٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٧ من جدول الأعمال.

لشركائنا وللبلدان المانحة على دعمها المالي، فإننا نود مناشدتها النظر في تمويل العنصر الوطني في الدوائر الاستثنائية خلال النصف الثاني من العام.

ويرحب وفد بلدي بالبيان المشترك فيما يخص الدوائر الاستثنائية الصادر في ٢٥ آذار/مارس في بنوم بنه في كمبوديا، عن الحكومة الملكية لكمبوديا، والخبير الخاص للأمين العام المعني بتقديم مساعدة الأمم المتحدة لمحاكمات الخمير الحمر. وقد أعرب فيه الجانبان عن دعمهما المستمر للتعاون الكامل في تنفيذ جميع أحكام قانون الدوائر الاستثنائية واتفاق الأمم المتحدة وكمبوديا من أجل اضطلاع الدوائر الاستثنائية بولايتها القضائية والإجرائية. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم أيضا بشأن كيفية تفعيل مركز الوثائق القانونية، الذي مولت حكومة اليابان إنشائه بسخاء.

وأخيرا، أمل أن تواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الحكومة الملكية لكمبوديا، من أجل حشد الدعم المالي الكافي من جانب البلدان المانحة لتأمين التمويل للعنصر الوطني في الدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سنبث الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/422 /Add.2 المعنون "المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥". د اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار ٢٧٤/٦٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر السيد فرانتشيك روتشيك، الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخامسة، وأعضاء المكتب وأمين اللجنة، وكذلك جميع الوفود، على عملهم الجيد.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.